التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/٢٥

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الطريقة الأذكى لإستهداف إيران

بقلم باتريك كلاوسون، ومايكل جايكوبسون؛ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؛ ٢٠٠٧/٨/١٧

ذكرت صحيفتَيْ نيويورك تايمز والواشنطن بوست في ١٥ آب بأنّ إدارة بوش تدرس إقرار عقوبات على الحرس الثوري الإيراني الإسلامي بسبب أنشطته ذات الصلة بالإرهاب. إنّ هذه التسمية له يمكن أن يكون لها وقع هام وبارز، بما أنّ قادة إيرانيين سيكونوا عرضة لنماذج من "العقوبات الذكية" التي ستنتج عن هذا القرار. كما أنّ العثور على آخرين ودمجهم ضمن هذه التسمية سيجعل القرار أكثر فاعلية بكثير في كل الأحوال.

زيادة الضغط

إنّ تسمية الحرس الثوري ووصمه بالإرهاب سيكون أمراً مميزاً يوضح الذروة التي وصلتها حملة الإدارة الأخيرة لجهة الإضاءة على أنشطة الحرس الثوري الإيراني الخطيرة. ففي حديث له في دبي في آذار ٢٠٠٧، حذر مساعد وزير الخزينة الأميركية ستيوارت ليفي قائلاً: "عندما تقوم الشركات بعقد صفقات عمل مع شركات الحرس الثوري الإيراني، فإنها تعقدها مع منظمات توفر دعماً مباشراً للإرهاب". وفي خطاب له في تموز ٢٠٠٧، ركز وزير الخزينة الأميركية هنري بولسون على الحرس الثوري محتجاً بالقول بأنّ "الحرس الثوري الإيراني مترسخ بعمق في الإقتصاد الإيراني والمشاريع التجارية. لذا فإنك في حال قمت بعقد صفقات عمل مع إيران، فإن من المرجح، أكثر فأكثر، أنك تعمل أيضاً بطريقة ما مع الحرس الثوري الإيراني".

برغم الحديث الواسع حول الموضوع، فإنّ هذا الإجراء سيكون العمل الأول للولايات المتّحدة الموضوع قيد التنفيذ ضد الحرس الثوري الإيراني أو مسؤوليه. بالواقع، فإنّ الولايات المتّحدة– على خلاف أوروبا– لم تكن قد سمّت بعد مسؤولي وكيانات الحرس الثوري الإيراني الذين تمت تعيينهم وتسميتهم في قرارَيْ مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٧ و١٧٤٧ (من المثير للسخرية بأنّ الحكومة الأميركية عليها مع ذلك الإذعان بالكامل لقرارات مجلس الأمن المؤيدة بقوة له). إنّ تسمية الحرس الثوري الإيراني يشير أيضاً، على الأرجح، الى مقاومة في

الأمم المتّحدة للإقتراحات الأميركية لإستهداف الحرس الثوري الإيراني. فبعد نص القرار ١٧٣٧ الصادر في كانون الأول ٢٠٠٦ والذي وضع قائد الحرس الثوري يحيى رحيم صفوي على القائمة، إحتج ليفي بالقول بأنّ "القرار يتطلب أيضاً تجميد أصول جميع الكيانات التي يمتلكها صفوي أو يسيطر عليها". ولذا إذا ما تم تنفيذ القرار بالكامل، فإنّ ذلك ينطبق على كامل الحرس الثوري الإيراني.

الأساس لفرض العقوبات

وقد إختلفت مقالتَيْ النيويورك تايمز والواشنطن بوست عن بعضهما حول ما تقترحه الإدارة للقيام بذلك. فقد صرحت الواشنطن بوست بأنّ الحرس الثوري سيكون خاضعاً للعقوبات بحسب النظام التنفيذي (EO) رقم ١٣٢٢٤- الصادر في ٢٣ أيلول ٢٠٠١ من قِبَل الرئيس بوش والخاضع لقانون السلطات الإقتصادية الدولية الطارئة (IEEPA)، وهو القانون الأكثر إستخداماً في وسائل الإدارة في هذا المجال. فهناك حوالي ٥٠٠ فرد وكيان على هذه اللائحة الآن. أما النيويورك تايمز، من جهة أخرى، فقد ذكرت بأنّ الحرس الثوري الإيراني سيوضع على القائمة بصفته منظمة إرهابية خارجية (FTO) لينضم بذلك الى ٤٠ منظمة أخرى موجودة على تلك اللائحة.

وتحمل مسائل التمييز هذه نتائج قانونية. أولاً، إنّ قائمة المنظمات الإرهابية الخارجية (FTO) تنطبق فقط على حسابات مؤسسات مالية، وليس على أنواع ونماذج ملكيات أخرى. وبالمقابل، فإنّ التسمية في النظام التنفيذي EO 13224 تعني تجميد كل الأصول والموجودات والممتلكات للكيان المشار إليه ضمن نطاق السلطة القضائية الأميركية، بما في ذلك كل الملكيات الأخرى أيضاً وليس فقط الحسابات المصرفية. ثانياً، إنّ الحظر المفروض على الدعم المادي لمنظمة إرهابية خارجية (FTO) ما يعتبر كاسحاً للغاية بحيث أنه "سمح لنا بالضرب مبكراً أكثر فأكثر"، بحسب كلمات كريستوفر راي، مساعد النائب العام الأسبق في وزارة القضاء.

وإنّ التسمية ستكون بمثابة إنطلاقة لهذه المقاربة حتى تاريخه، سواء كانت تحت قانون FTO أم تحت EO 13224. وكانت مراسيم العقوبات الأحادية الأخيرة لوزارة الخزينة مركزة على برنامج أسلحة الدمار الشامل لإيران وليس على نشاطها الإرهابي. ووضعت وزارة الخزينة على قائمتها السوداء أكثر من ٢٠ كيان إيراني لأسباب نشر أسلحة الدمار الشامل وذلك بظل القانون EO 13382، الذي كان الرئيس بوش قد وقعه في حزيران ٢٠٠٥، والتي تتضمن مصرف "سيبا" الذي كان متورطاً في دعم برنامج الصواريخ البالستية للنظام (وقد وضعت الأمم المتحدة المصرف على قائمتها لاحقاً). أما مصرف "صادرات"، فقد كان مستثنى من هذا القانون، من حيث أنه كان مستهدفاً من قِبَل الخزينة الأميركية بسبب دوره في تمويل المنظمات الإرهابية.

عقوبات ذكية

بعد الإستخدام المكثف للعقوبات في أوائل التسعينات- من العراق الى بورما، هايتي، يوغوسلافيا وحالات عديدة في أفريقيا- ركزت الحكومات و كذلك المختصون على إستخلاص العبر. وإحدى نقاط الإجماع الواسع المتفق عليها هي أنّ العقوبات الإستهدافية كانت أكثر فاعلية من إجراءات التمشيط الواسعة. بالواقع، كان هناك توافقاً عاماً بأنّ "العقوبات الذكية" يجب أن تستهدف قادة النظام الذي نرغب بالتأثير عليه، في الوقت الذي يجب بذل كل جهد ممكن لحماية الطبقات الوسطى العصرية المترابطة عالمياً، والتي تُعتبر الفئات الأكثر عرضة للإستهداف عند قطع العلاقات الدولية.

وقد طبق الغرب ومجلس الأمن الدولي هذه الدروس في عدد من أنظمة العقوبات أواخر التسعينات. فخلال الحرب في البوسنة، حظرت الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي سفر حوالي ٦٠٠ عضو من النخبة الصربية الى الغرب وفرضت قيوداً على عدد من الشركات الصربية

المرتبطة بتلك الطبقة. أما مؤخراً جداً، فقد إتخذت دولاً غربية إجراءات مشابهة ضد النخبة الزيمبابوية ، وأمر مجلس الأمن بفرض قيود على سفر ديبلوماسيين ومسؤولين آخرين– والذي غالباً ما يذكر الأفراد بالإسم– من أنغولا، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون والسودان. وفي معظم الحالات، كان يتم تجميد الممتلكات والأصول المالية لقادة محددين. وهناك أمثلة أخرى على العقوبات الإستهدافية، والتي تشمل حظر مجلس الأمن المشاركة اليوغوسلافية في الأحداث الرياضية الدولية وحظر تصدير السلع الأساسية التي تمول الصراعات من أنغولا، كمبوديا، ليبيريا وسيراليون.

قادة إيران الفاسدون: السريع التأثر بالضغط الإقتصادي

مع تطبيق دروس العقوبات الأخيرة للعشرين عاماً الأخيرة على إيران، فإنّ الإستدلال الواضح هو أنّ المصالح الغربية تُخدَم على أفضل وجه بواسطة الإجراءات التي تستهدف قادة النظام. ولكن كيف يكون قادة إيران عرضة للضغط الإقتصادي؟

على عكس صورتهم كمتطرفين ومتعصبين إيديولوجيين، يكرس قادة إيران، بالواقع، كثير من جهودهم لملأ جيوبهم– يقاتلون، غالباً، بقوة لحماية مداخيلهم أكثر مما يقاتلون لحماية أفكارهم.

وقد فاز محمود أحمدي نجاد بالإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ بسبب حملته ضد الفساد الشائن الموجود لدى النخبة الحاكمة، والتي تتلخص بخصمه علي أكبر هاشمي رفسنجاني. وما إن وصل الى السلطة، حتى أثبت أحمدي نجاد وأتباعه بأنهم لا يقلون فساداً عن أسلافهم. فعائلة أحمدي نجاد هبطت بالباراشوت على المواقع القيادية. فعلى سبيل المثال، إنّ رئيس مكتبه الرئاسي هو أخيه، أما الوزير التنفيذي في مجلس الوزراء، فهو أحد أصهرته. كما أنّ قائد الشرطة الوطنية هو صهر آخر له. وفي ١٢ آب، تم إستبدال وزير الصناعة، العضو، وأحد أشد المنافسين التقنيين، في مجلس الوزراء بإبن أخ (أو أخت) أحمدي نجاد. أما وزير الخارجية، منوشهر متكي، فقد عين زوجته بصفتها مديراً عاماً لحقوق الإنسان، وهي صيدلانية لا خبرة لها في العلاقات الخارجية.

وفي هذه الأثناء، فإنّ سيد الفساد، رفسنجاني، لا يزال الفاعل الأساس بصفته رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام(المفوض بتسوية النزاعات بين الرئيس والبرلمان)، ورئيساً، على الأقل مؤقتاً، لمجلس الخبراء (الذي يختار القائد الأعلى ولديه السلطة بتسريحه). وعلى إمتداد تاريخه المهني، كان رفسنجاني يولي أولوية شديدة لمسألة دفع مصالح عائلته الإقتصادية قدماً– مثال على ذلك ولده الذي هو الآن مديراً لمترو طهران.

وكما كان مهدي خلجي قد أظهر في "بوليسي ووتش رقم ١٢٧٣، شركة الحرس الثوري الإيراني"، فإنّ الحرس الثوري هو دعامة مركزية للجمهورية الإسلامية، كما أنه محور الفساد أيضاً، إذ يعمل على ملأ جيوبه من خلال صفقات مشبوهة وبالقوة الوحشية.

الخطوات التالية

قبل إتخاذ عمل أحادي ما ضد الحرس الثوري الإيراني، على الولايات المتّحدة أن تضغط بقوة على بلدان أخرى، أيضاً، للإنضمام إليها بتسمية الحرس منظمة إرهابية – أو حتى تولي زمام المبادرة إن كان ذلك ممكناً. وبحسب وزير الخزينة بولسون، فإنّ الولايات المتّحدة كانت قد حاولت، وبنجاح، حث حكومات أخرى على العمل ضد مصرف "سيبا" قبل قيام مجلس الأمن بذلك. أما المشكلة فتعود، في جزء منها، كما أشار بولسون، الى أنّ البلدان الأخرى كانت تفتقر الى السلطات القانونية المحلية لإستهداف ناشرو أسلحة الدمار الشامل. أما التسمية

المتصلة بالإرهاب فيمكن أن تكون رواية أخرى مختلفة، حيث أنّ هناك بلدان كثيرة جداً تملك أنظمة قانونية داخلية تسمح لها بتجميد أصول وممتلكات الإرهابيين.

وستكون بريطانيا مرشحاً منطقياً للإنضمام الى هذا النشاط. فللمملكة المتّحدة نظام متطور جداً في وصف المنظمات الإرهابية. كما أنّ سلاحها البحري كان مستهدفاً مؤخراً من قِبَل الحرس الثوري الإيراني. وقد تنضم بلدان أخرى الى التسمية وربما تكون تلك التي سبق ووضعت حزب الله على لائحتها السوداء– المستفيد الأول من الحرس الثوري الإيراني. وفي حين أنّ المملكة المتّحدة كانت قد عينت منظمة حزب الله الأمنية الخارجية منظمة إرهابية، فقد وضعت هولندا، أستراليا، وكندا المنظمة بكاملها على قوائمها السوداء. وبالرغم أنّ إتخاذ الأمم المتّحدة أو الشركاء التجاريين الأساسيين لإيران لعمل ما سيكون أمراً مثالياً ، من منظور رمزي، فإنّ الحصول على شركاء كاملين في عمليات التسمية سيكون أمراً مستحسناً أكثر من ذهاب الولايات المتّحدة بمفردها في هذا الإتجاه بكثير.